الأمم المتحدة

A/77/819

الجمعية العامة

Distr.: General
3 April 2023
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 144 من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر: السيد مارينكو ***أفراموفيتش*** *(البوسنة والهرسك)*

أولا - مقدمة

1 - بناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والسبعين البندَ المعنون "وحدة التفتيش المشتركة" وأن تحيله إلى اللجنة الخامسة.

2 - ونظرت اللجنة الخامسة في البند في جلستيها السادسة والعشرين والثامنة والعشرين المعقودتين في 6 و 31 آذار/مارس 2023. وترد البيانات التي أُدلي بها والملاحظات التي أُبديت خلال نظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة[1].

3 - وللنظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022 وبرنامج عملها لعام 2023 (A/77/34)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022 (A/77/649).

(1) A/C.5/77/SR.26 و A/C.5/77/SR.28.

060423 060423 23-06116 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.5/77/L.29

4 - في الجلسة الثامنة والعشرين المعقودة في 31 آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون "وحدة التفتيش المشتركة" (A/C.5/77/L.29) قدَّمه رئيس اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية تولّت تنسيقها ممثلة النرويج.

5 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/77/L.29 دون تصويت (انظر الفقرة 6).

ثالثا - توصية اللجنة الخامسة

6 - توصي اللجنةُ الخامسة الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

وحدة التفتيش المشتركة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما القرارات 192/31 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1976 و 233/50 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 1996 و 16/54 المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1999 و 245/56 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 284/57 ألف وباء المؤرخين 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 286/58 المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2004 و 267/59 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 258/60 المؤرخ 8 أيار/مايو 2006 و 238/61 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 260/61 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 2007 و 226/62 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 246/62 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2008 و 272/63 المؤرخ 7 نيسان/أبريل 2009 و 262/64 المؤرخ 29 آذار/مارس 2010 و 270/65 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 2011 و 259/66 المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2012 و 256/67 المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2013 و 266/68 المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2014 و 275/69 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2015 و 257/70 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2016 و 281/71 المؤرخ 6 نيسان/أبريل 2017 و 269/72 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 2018 و 287/73 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2018 و 270/75 المؤرخ 16 نيسان/أبريل 2021 و 261/76 المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2022،

وإذ تعيد تأكيد النظام الأساسي للوحدة[1] والدور الفريد الذي تقوم به الوحدة بوصفها الهيئة الخارجية المستقلة الوحيدة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقيق على صعيد المنظومة ككل،

وقد نظرت في تقرير الوحدة لعام 2022 وبرنامج عملها لعام 2023[2] وفي مذكرة الأمين العام عن تقرير الوحدة لعام 2022[3]،

1 - ***تحيط علما مع التقدير*** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022 وبرنامج عملها لعام2023؛

2 - ***تحيط علما*** بمذكرة الأمين العام عن تقرير الوحدة لعام 2022؛

3 - ***تؤكد*** أهمية المهام الرقابية للوحدة في تحديد المسائل الإدارية والتنظيمية والبرنامجية العملية داخل المنظمات المشاركة وفي تزويد الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى للمنظمات المشاركة بتوصيات واقعية عملية المنحى بهدف تحسين وتعزيز إدارة الأمم المتحدة ككل؛

4 - ***تقر*** بأن فعالية الوحدة على صعيد المنظومة ككل مسؤوليةٌ تشترك في تحملها الوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة؛

---

(1) القرار 192/31، المرفق.

(2) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 34* (A/77/34).

(3) A/77/649.

5 - ***تقر أيضا*** بضرورة مواصلة تعزيز الأثر الذي تحدثه الوحدة في كفاءة وشفافية إدارة المنظمات المشاركة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

6 - ***ترحب*** بتنسيق الوحدة مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة، وتشجع تلك الهيئات على مواصلة تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة مع هيئات مراجعة الحسابات والرقابة الأخرى في الأمم المتحدة ومع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، بغرض تفادي التداخل أو الازدواجية وزيادة التآزر والتعاون والفعالية والكفاءة، دون المساس بولاية أي هيئة من هيئات مراجعة الحسابات والرقابة؛

7 - ***تقر*** بالجهود التي تبذلها الوحدة للوفاء ببرنامج عملها، وتلاحظ تأخُّر إنجاز العديد من الاستعراضات، بما في ذلك استعراض الأثر التراكمي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتأخُّر الردود من المنظمات الخاضعة للاستعراضات؛

8 - ***تشدد*** على الدور الفريد الذي تقوم به الوحدة بوصفها الهيئة الخارجية المستقلة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقيق على صعيد المنظومة ككل، وتؤكد الإسهام الهام لتوصياتها في تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة من حيث الكفاءة والفعالية؛

9 - ***تذكّر*** بأن الجمعية العامة وافقت على ميزانية الوحدة لعام 2023 بقرارها 263/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، وتعرب عن القلق لعدم التقيد التام بالإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية، وتذكّر بأن الوحدة تموَّل عن طريق ترتيب لتقاسم التكاليف بين الكيانات الممثلة في شبكة المالية والميزانية وبأن هذه الكيانات تخضع للرقابة المستقلة المنوطة بالوحدة، وتطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يكفل تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بميزانية الوحدة وفقا للإجراءات المعمول بها؛

10 - ***تعيد تأكيد*** استقلالية الوحدة على نحو ما هو منصوص عليه في المادة 7 من نظامها الأساسي، وتشدد على ضرورة أن تُعدّ تقديرات الميزانية التي تقدم إلى الجمعية العامة إعدادا شفافا متسقا وفقا للمادة 20 من النظام الأساسي للوحدة؛

11 - ***تكرر طلبها*** إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة أن يمتثلوا امتثالا تاما للإجراءات النظامية المتعلقة بالنظر في تقارير الوحدة وأن يقوموا، على وجه الخصوص، بتقديم تعليقاتهم، بما في ذلك معلومات بشأن ما يعتزمون القيام به فيما يتعلق بتوصيات الوحدة، وبتوزيع التقارير في موعدها كي تنظر فيها الأجهزة التشريعية، وبتوفير معلومات عن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي تحظى بقبول الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة ورؤسائها التنفيذيين؛

12 - ***تشدد*** على ضرورة أن تتقيد جميع المنظمات المشاركة بمواعيد بدء الاستعراضات وبعملية إنجازها على نحو ما تتوخاه الوحدة ما لم يتقرر خلاف ذلك بالاتفاق بين الوحدة والمنظمة المعنية؛

13 - ***تكرر طلبها*** إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين للمنظمات المشاركة تقديم المساعدة الكاملة إلى الوحدة عن طريق توفير جميع المعلومات التي تطلبها الوحدة في الوقت المناسب؛

14 - ***ترحب*** بتواصُل بذل الجهود لتحسين كفاءة عملية الاستعراضات ونوعية تقارير الوحدة، بما في ذلك إعداد موجزات ميسَّرة للتقارير؛

15 - ***تطلب*** إلى الوحدة أن تدرس الوضع الراهن، حيث تختلف معدلات قبول التوصيات ومعدلات تنفيذها اختلافا كبيرا، بما يشمل التوصيات التي ترى بعض المنظمات المشاركة من منظومة الأمم المتحدة أنها ليست في محلها، وذلك لكفالة أن تفضي عمليات التفتيش في المستقبل إلى زيادة عدد التوصيات المقبولة دون إفساد وثاقة التوصيات؛

16 - ***تدعو*** الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة إلى استخدام تقارير الوحدة بفعالية، وإلى إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات الوحدة وفي الوقت المناسب، عملا بالفقرة 4 من المادة 11 من النظام الأساسي للوحدة، وتطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يواصل تشجيع المنظمات المشاركة داخل منظومة الأمم المتحدة على أن تستعرض بانتظام حالة قبول وتنفيذ توصيات الوحدة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالتنسيق والاتساق على نطاق المنظومة ككل، وعلى أن تنظر في تقديم إيضاحات إلى الوحدة بشأن التوصيات التي لا يتم قبولها أو تنفيذها؛

17 - ***ترحب*** بالجهود التي تبذلها الوحدة لزيادة توطيد اتصالها، وتحسين منتجاتها التواصلية بهدف إبراز عمل الوحدة، وتعزيز تواصلها مع الإدارة العليا للمنظمات المشاركة ومع الدول الأعضاء، وتطلب إلى الوحدة أن تواصل بذل هذه الجهود؛

18 - ***تشجع*** الوحدة ***بقوة*** على أن تعزز استعراض الفعالية الطويلة الأجل لتوصياتها المنفذة وأن تُحيط الجمعية العامة علما بهذا الشأن خلال التقييم الشامل لمنتصف المدة في عام 2024؛

19 - ***تدرك*** إجراء الوحدة تقييما ذاتيا داخليا لأعمالها وعملياتها، وتتطلع إلى إحاطتها علما بنتائجه، بما في ذلك خطط العمل، وبتنفيذ توصياتها في سياق تقرير الوحدة المقبل؛

20 - ***تشير*** إلى الفقرة 22 من قرارها 270/65، وتؤكد على أهمية وجود نظام شبكي حَسن الأداء لتتبع المعلومات المحدثة عن حالة تنفيذ توصيات الوحدة.